الأدوية المنتهية الصلاحية .. خطر في متناول اليد

• الجوانب الرقابية والقانونية تجاه ظاهرة بيع الأدوية المنتهية شبه منعدمة ولا ترتقي إلى حجم وخطورة الظاهرة والضحية هو المريض ويساعد على بقاء الحال كما هو إلى جانب غياب الرقابة وقصور الوعي المجتمعي وكل ذلك يفاقم من مخاطر الأدوية المهربة وقيام صيدليات ببيعها علنا دون التفات لخطورتها على صحة المريض.

ام صفاء بعد أن استخدمت لابنتها دواء وصفه الطبيب كونها كانت تعاني من ألم في الصدر تقول بعد استخدام ابنتي للدواء بيومين أظهرت حساسية في جميع أجزاء جسدها ورجعت إلى الدكتور المعالج حينها وطلب مني العلاج واكتشف انه قد مر على انتهائه 11 شهرا وهو ما سبب حساسية للجسم فأخذت الدواء وذهبت به إلى الصيدلي الذي اشتريت الدواء من عنده ولكنه أنكر ذلك فهددته بوزارة الصحة لكن كما قال الصيدلي إن وزارة الصحة ليس لها القدرة على إثبات شيء.

تحقيق/ أمل عبده الجندي

تقصير

* يشير الدكتور أحمد عبده نعمان - نائب مدير عام الصيدلة والتموين الطبي بوزارة الصحة إلى أن الوزارة مقصرة جداً في الحملات الميدانية لمراقبة الصيدليات والمخازن الخاصة بالأدوية، وقال إن الجهات الرقابية في الوزارة لم تقم بهذه الحملات منذ سنة تقريباً ويرجع السبب إلى عدم وجود الموازنة الكافية للاهتمام بهذا الموضوع ما يجعل المواطن عرضة لشراء الأدوية المغشوشة والمنتهية التي تؤثر على حياته لانعدام الضمير المهني وقلة الوازع الديني لدى من يقوم ببيعها.

مؤكداً أن الدواء المنتهي يمثل خطرا على المريض لأنه يتحول إلى سم بسبب تحلل المادة الدوائية خاصة عندما تكون هذه الأدوية مضادات حيوية، وطالب وزارة المالية أن تدعم عملية الرقابة كونها تعيد لها الإيرادات من جانب الغرامات وتحمي الواردات من دخول المهربات وحماية السوق من دخول الأدوية المغشوشة.

خطورة

* الدكتور عبدالحافظ العودي المدير العام لصيدليات ابن حيان أوضح بأن الدواء مادة كيميائية صناعية أو طبيعية ذو تركيب جزيئي وتحتوي على صيغة معيّنة وتركيز محدد، يتميز بخصائص ثابتة ويصنف تبعًا لها وهو يوصف للوقاية أو التشخيص أو العلاج، وذلك لإرجاع وإعادة التوازن الفسيولوجي والحيوي إلى حالته الطبيعية ما أمكن وغايته هو تحسين الوضع الصحي أو لتصحيح المسار الاجتماعي أو تعديل الحالة النفسية لتصبح الحياة منتجة تسير برفق وسلامة ويسر وبما أن لكل مخلوق أجل وكتاب فإن لكل مادة مصنعة عمر وحساب وحين تنتهي صلاحيتها فلا بد من التخلص منها بأسلوب علمي نتوخّى به سلامة البيئة والصحة العامة.

ومضى يقول: من الحكمة أن نمشي في هدي القاعدة الشرعية " لا ضرر ولا ضرار" ونطبق التوصيات والإجراءات الكفيلة بحفظ وسلامة الإنسان والكون المسخر له.

الصلاحية

* موضحاً أن الدواء لا يستخدم بعد انتهاء فترة الصلاحية مهما دعت الحاجة أو الظروف لاستخدامه وذلك بسبب أن قوة فعالية المادة الدوائية تقل بشكل مطرد وبهذا لا يستطيع الدواء انجاز المهمة أو الفعالية، إضافة إلى أن هناك بعض الأدوية كالمضادات الحيوية سامة بنفسها وسامة لغيرها بعد انتهاء فترة صلاحيتها ونحن نحذر من تناولها وخاصة أدوية التيتراسيكلين، والأدوية الهرمونية، لأنها أدوية حساسة لشروط التخزين وصلاحية الاستعمال.

شروط معيارية

* وشدد على أن اتباع تعليمات المصنع في حفظ الدواء ضروري ومهم بل حاسم، فارتفاع درجة الحرارة في مكان التخزين او المستودعات عن درجة الحرارة المحددة من قبل المصنع يؤدي إلى تقصير عمر الدواء وفترة صلاحيته لأن شروط الحفظ محسوبة ضمن شروط معيارية، وكذا الاشربة أو المضادات الحيوية المعلقة ذات المحتوى السكري تفسد بشكل أسرع فبعد استعمال المريض للكمية المقررة أثناء الحمية فما تبقى من الدواء تفرغ محتويات الزجاجة (القارورة) في المغسلة أو المرحاض.

وقال: الدواء بتركيبته الصلبة كالحبوب والكبسولات والتحاميل أقل تأثرا من الأشربة أو المعلقات في الشروط البيئية المحيطة به، لذا ينصح بالتخلص من معلقات أدوية المضادات الحيوية المتبقية بعد الاستعمال حسب توصيات المصنع وغالبا ما تكون عشرة أيام او أقصى حدّ أسبوعين مع ضرورة الاحتفاظ بها في الثلاجة طوال الوقت لذا يرجى قراءة النشرة والانتباه لتعليمات الصيدلاني كون ثبات المادة وفعاليتها لا يمكن للطبيب أو الصيدلاني ضمانة ما لم يعمل المريض بالنصائح والتعليمات التي يتلقاها من الطبيب أو الصيدلاني.

أين دور الرقابة؟

* يؤكد الدكتور فضل حراب رئيس المجلس الطبي ونقيب أطباء الصيادلة أن السبب الرئيسي لبيع الأدوية المنتهية هي أجهزة الرقابة التي لا تؤدي مهامها بالشكل المطلوب كون أغلب من يعملون في المديريات جهلة لا يحملون شهادات في العلوم الصحية، وليس شرطاً أن يحمل الدواء تاريخ انتهاء على الغلاف حتى يكون غير آمن وإنما هناك أدوية منتهية لأسباب كثيرة وهي طريقة النقل في الحاويات الغير مبردة وكذلك طريقة الخزن الغير صحيحة ما يفقد الدواء فعاليته يوماً بعد يوم وهذا ما هو منتشر بشكل كبير جداً.

ويؤكد أن هناك حالات موجودة ومنظورة أمام القضاء ولكن يتم الإفراج عنهم وعن الأدوية أيضاً لعدم وجود مواد واضحة تدينهم كون القوانين الحالية غير مكتملة ومتضاربة فيما بينها لا تحمل في طياتها مواد العقوبات والأحكام العامة بما يتيح لها الفرصة لأن تكون قوانين فعالة تؤدي غرضها بحزم.

نقابات متحزبة

* وأشار إلى أن النقابات للأسف الشديد لا تقوم بعملها كاملاً لضعف الكادر والميزانية التي تعيق عملها والتحرك من صيدلية إلى أخرى إضافة إلى أنها جوبهت بحركة الاتهام الباطل من زملاء المهنة بسبب انتماء كل نقابة إلى حزب معين، وقال لابد من إعادة هيكلة الوزارة لإعادة ما يسمى بقطاع الدواء فقطاع الطب العلاجي الموجود في جميع أنحاء العالم والذي يهتم بالدواء من الجامعة حتى المريض وكذلك بقائمة الأدوية الأساسية التي تكون رخيصة بنسبة ..60%

أدوية الهلاك

* وعن أضرار الأدوية يقول حراب أن هناك أدوية قد تسبب عند انتهائها حساسية شديدة وغثياناً وتسمماً، وقد تتحول بعض الأدوية أيضاً إلى مواد كيماوية تتفاعل مع الجسم ما ينتج عنها أعراض جانبية بعيدة المدى كونها أعطيت بجرعات اقل من اللازم بالإضافة إلى الأدوية التي تؤدي إلى الموت إذا انتهت وتم تناولها.

العودي:
ثبات المادة وفعاليتها لا يمكن للطبيب أو الصيدلاني ضمانه دون تعاون المريض

حراب:
القوانين الحالية غير مكتملة ومتضاربة ولا توجد بها نصوص للعقوبات

نعمان:
الأدوية المنتهية خطر سام يهدد المريض